الذاتية البينية عند كارل ماركس دراسة تحليلية في فلسفة القانون

أ.م.د. مصطفى فاضل كريم الخفاجي
جامعة بابل /كلية الآداب / قسم الاعلام

Intersubjectivity according to Karl Marx, an analytical study in the philosophy of law

Preparation
Assistant Professor Dr.
Mustafa Fadel Karim Al-Khafaji
University of Babylon / College of Arts / Department of Mass Communication
Mustafa.karim@uobabylon.edu.iq

المستخلص

يضع كارل ماركس القانون في استقلالية ذاتية بينية ويعلن ماركس هكذا "حداثة جديدة" فقد أصبحت الذاتية البينية، باعتبارها بُعدًا مهمًا سلطت عليه الفلسفة الغربية الحديثة، موضوعًا ساخنًا تشغله الدوائر الأكاديمية في الداخل والخارج وتحظى باهتمام واسع النطاق. الذاتية إلى الذاتية المتبادلة بالنسبة للفلسفة الحديثة نوع من التفكير والتجاوز لمحنة الذاتية. نظرًا لأن العصر الحديث يركز على ذاتية نظرية المعرفة في الفلسفة، لأنه فقط من منظور نظرية المعرفة، فإن التركيز المفرط على عقلانية الإنسان، والغرق في نوع من مفارقة الانقسام بين الفاعل والموضوع، يجعل ذاتية الشخص غير مثبتة حقًا، ونتيجة ذلك هي المونولوج العقلاني الذاتي. لا يؤدي إلا إلى موضوع "المثالية". وهذا ما يسبب – من هوسرل إلى هابرماس – تحول الفلاسفة المعاصرين إلى الأبعاد الذاتية البينية، منذ الفلسفة الحديثة التي تبحث عن حلول لغياب العلاقة بين الذات والذات. ولكن عندما يؤكد العلاقة بين الذات وتجاه الطرف الآخر: إنكار كامل للعلاقة بين الذات والموضوع والتخلي عنها، مما يجعل الفكر الذاتي البيني يفقد أساس الواقع. ونتيجة لذلك، فإن هذه لا يمكن أن تقدم مشكلة الذاتية المتبادلة بشكل أساسي. ومع ذلك، فإن الفلسفة الماركسية من منظور المادية العملية، من واقع أساس الممارسة الاجتماعية، تجعل من منظور الذاتية المتبادلة تفسيرًا أكثر منطقية: في رأي ماركس، الذاتية المتبادلة متأصلة في الممارسة. أي وحدة الذاتية والذاتية المتبادلة في الممارسة الإنسانية، وتحقيق علاقات "الذات-الذات" و"الذات-الموضوع"، وذلك لتجنب "الموضوع الفارغ". لذا فإن الذاتية البينية لفلسفة ماركس في الممارسة توسع الدلالة الجديدة للنظرية، وتثري المنظومة النظرية للفلسفة الماركسية وتحل مشكلة الزمن لتتيح لنا

إمكانيات جديدة. وكذلك تحليل الغرب للنظرية البينذاتية، لخصت النظرية الغربية للذاتية البينية صعوبات، وحتى معالم نفسها يصعب حل مشكلة التناقضات المتعددة، ومع منظور ماركس المادية العملية في الغرب للنظرية البينذاتية، إن الفلسفة الماركسية للذاتية المتبادلة في القدرة على التفسير النظري المعقول واشتراط المجتمع النظري والواقعي لها أهمية كبيرة.

الكلمات المفتاحية: ذاتية بينية، ماركس، فلسفة، قانون

Abstract

Karl Marx places the law in the autonomy of intersubjectivity and Marx thus declares a “new modernity.” Intersubjectivity, as an important dimension highlighted by modern Western philosophy, has become a hot topic occupied by academic circles at home and abroad and has received widespread attention. Subjectivity to intersubjectivity for modern philosophy is a kind of thinking and transcendence of the plight of subjectivity. Because the modern era focuses on the subjectivity of epistemology in philosophy, because only from the perspective of epistemology, excessive emphasis on human rationality, plunging into a kind of paradox of the dichotomy between subject and object, makes a person's subjectivity truly unproven, the result of which is subjective rational monologue. It only leads to the topic of “idealism.” This is what causes - from Husserl To Habermas - Contemporary philosophers have turned to the intersubjective dimensions, since modern philosophy searches for solutions to the absence of the relationship between the self and the self. But when it emphasizes the relationship between the self and the other party: a complete denial and abandonment of the relationship between the self and the object, which makes the intersubjective thought lose the basis of reality. As a result, these cannot fundamentally present the problem of intersubjectivity. However, Marxist philosophy from the perspective of practical materialism, from the basis of social practice, makes the perspective of intersubjectivity a more plausible interpretation: in Marx's view, Intersubjectivity is inherent in practice. That is, the unity of subjectivity and intersubjectivity in human practice, and the realization of “subject-subject” and “subject-object” relationships, in order to avoid the “empty subject.” Therefore, the intersubjectivity of Marx's philosophy in practice expands the new significance of the theory, enriches the theoretical system of Marxist philosophy and solves the problem of time to provide us with new possibilities. As well as the West's analysis of the theory of intersubjectivity, the Western theory of intersubjectivity

summarized difficulties, and even the features of itself are difficult to solve the problem of multiple contradictions, and with Marx's perspective of practical materialism in the West for the theory of intersubjectivity, the Marxist philosophy of intersubjectivity in the ability of reasonable theoretical interpretation and the requirement of theoretical and real society is of great importance.

Keywords: intersubjectivity, Marx, philosophy, law

مقدمة

سوف نضع بعض الافكار حول معنى الكتابات النظرية لكارل ماركس في مسألة القانون. سوف نحلل مفهوم القانون المتضمن في النظرية الماركسية للقانون. ما نريد الإضاءة عليه هو ان الفكرة الاساسية تقول ان القانون يستند الى "الذاتية البينية" لرعايا "ذوات" القانون الذاتية البينية هي مجمل العلاقات الضرورية القائمة بصورة ملموسة ومجردة التي يخلقها الناس بين بعظهم البعض وحيث ترقد مسالة القانون مع أن هذا المفهوم يطرح عدة تساؤلات فإن بحثنا سوف يقتصر عمدأ على ثلاثة موضوعات من الاطروحة الماركسية التي نعتقد أنها أساسية : المستوى التفسيري ، المستوى الادراكي ، والمستوى القاعدي .

بداية هذا البحث يقتصر على كتابات ماركس اللاحقة للعام ١٨٥٧م أي "نقد الإقتصاد السياسي" الذي نعتبره التعبير عما توصل اليه ماركس في مساره الفكري فماركس الذي عاش من ١٨١٨ الى ١٨٨٣م كان يرزح حتى العام ١٩٥٧م تحت سيطرة المعايير (الامثلة) الفلسفية الموروثة من عصر الانوار (كانط ، هيغل ، فورباخ ، الخ) كان فكره مبنياً على اختزالية من النوع الطبيعاني سواء بما يخص القانون أو فهم الواقعية الاجتماعية خلال هذه الفترة يستند إذاً الى بعض الافتراضات "المنظومية" لتفسير القانون وكانت النتيجة المتلونة بالوان فلسفة الانوار ، هي أن القانون هو فقط عنصر مرتبط بمنظومة فلسفية : "قانون" فلاسفة غريب عن قانون القانونيين هذا فقط ما سوف يتغير عند ماركس بدءاً من ١٩٥٧م . لذا فإن هذا البحث سوف يقتصر على ماكتب ماركس بالتحديد لان في الواقع ثمة نظريات عديدة تلصق بماركس فيما هي لا تمت له بصلة .

(المبحث الاول)

الإطار المفاهيمي

الماهية

(المطلب الاول)

مفهوم الذاتية البينية

هو مصطلح معاصر يشير للتأسيس إلى طبيعة العلاقة بين الذات والغير، والغير هنا قد يكون موضوعاً خارجياً أو ذاتاً أخرى مقابلة، أو قد يكون موضوعاً متواضعاً في الذات نفسها سواء كان هذا الموضوع ذاتاً أخرى أم لا. ورغم أن هذا المصطلح معاصر إلا أننا نجد ملامح للبينذاتية في الفلسفات الحديثة، كمحاولة لإيجاد ملامح إمكانية العلاقة بين الأنا والغير خاصة بعد ديكارت [١].

تأتي كلمة الذاتية من موضوع بالمعنى الفلسفي، وتعني الفرد الذي يمتلك تجارب واعية فريدة، مثل وجهات النظر والمشاعر والمعتقدات والرغبات، أو الذي (بوعي) يتصرف أو يمارس السلطة على بعض الكيانات الأخرى (كائن). لقد تم استخدام التداخل في العلوم الاجتماعية للإشارة إلى الاتفاق. هناك تداخل بين الأشخاص إذا اتفقوا على مجموعة معينة من المعاني أو شاركوا في نفس التصور للموقف. وبالمثل، يعرّف توماس شيف الذاتية المتبادلة بأنها "مشاركة الحالات الذاتية بين فردين أو أكثر". تحاول الذاتية ، بشكل عام، نقل المعنى والفهم الإنساني من العوالم الداخلية الخاصة إلى الممارسات الاجتماعية المشتركة للمعنى والفعل [٢].

فالذاتية البينية هو الطريقة التي يتأثر بها الشخص بالثقافة والأسرة والأصدقاء الذين يحيطون به. يمكن للأشخاص الذين يتفاعل معهم الفرد أن يكون لهم تأثير كبير على طريقة تفاعلهم مع العالم من حولهم. وبالمثل، يمكن لثقافة الشخص أن تؤثر بشكل كبير على تصرفاته. عند التفكير في الذاتية المتبادلة، تجدر الإشارة إلى أن التعريفات المختلفة تعتمد على تطبيق المفهوم. ويمكن استخدامه في الفلسفة وعلم النفس والأدب. بشكل عام، يتعلق الأمر بالاجتماع المعرفي لعدة أشخاص. فهي عملية ونتاج تبادل الخبرات والمعرفة والتفاهمات والتوقعات مع الآخرين. السمة الرئيسية للبنائية الاجتماعية، والتفاعلية الرمزية، والمقاربات الظواهرية بشكل عام. إن وجود الأشياء وطبيعتها ومعناها لا يعود بالكامل إلى الفرد ولكنه يخضع لقيود اجتماعية ولغوية داخل ثقافة أو ثقافة فرعية (يجب أن يكون هناك درجة معينة من الإجماع وإلا سيكون التواصل مستحيلاً؛ انظر أيضًا المنعطف اللغوي). إن مفهوم الذاتية المتبادلة لا يتعارض فقط مع الذاتية غير المخففة للمثالية الفلسفية المتطرفة، ولكن أيضًا مع الموضوعية الخالصة للواقعية الساذجة، لأن نفس القيود ترشح فهمنا للعالم. الأشياء ومعانيها هي أشياء ذاتية إلى حد أننا نتشارك في فهم مشترك لها. يتم اختبار الهوية الثقافية من خلال الذاتية المتبادلة. انظر أيضًا بناء الواقع[٣].

تشير الذاتية البينية إلى التصور المشترك للواقع بين شخصين أو أكثر. ويفترض هذا المصطلح أننا كبشر لا نستطيع معرفة الواقع إلا من خلال حواسنا: البصر، أو السمع، أو الشم، أو التذوق، أو الشعور اللمسي. وبناءً على ذلك، فإن واقع كل فرد هو بالضرورة واقع شخصي، ومن المستحيل أن يعرف شخص واحد كيف يرى أي شخص آخر العالم. ومع ذلك، يفترض الناس أن العالم والتفاعلات الاجتماعية تتبع قواعد خارجة عن سيطرة أي شخص. يسمح لنا هذا الإجماع المفترض بتنسيق أنشطتنا على أمل أن يشاركنا الآخرون وجهات نظرنا حول السلوك الطبيعي والصحيح والصحي والمتوقع. يمثل هذا الزوج من الحقائق المتعارضة مشكلة لأي شخص يدرس كيفية رؤية الناس لعالمهم؛ لا الموضوعية ولا الذاتية كافية لشرح تجارب حياة الفرد. يدرس علماء الاجتماع الذاتية المتبادلة كموضع وسيط يستخدمه الناس للتعامل مع هذه المشكلة [٤]. فالذاتية البينية هي التفاهم المشترك أو المتبادل . طور إدموند هوسرل لأول مرة مفهوم الذاتية كنقد لمشكلة العقول الأخرى التي طرحها رينيه ديكارت. جادل هوسرل بأن مشكلة العقول الأخرى صورت التفاعل البشري على أنه ذاتي بشكل غير مناسب. في الآونة الأخيرة، لعب مفهوم الذاتية المتبادلة دورًا في الاعتبارات الظاهرياتية للإدراك الاجتماعي، والإدراك المجسد والفاعل، والمناقشات حول ما إذا كان بإمكاننا إدراك الحالات العقلية للآخرين بشكل مباشر، والقصدية الجماعية، وعقول المجموعة [٥].

تتناقض الذاتية المتبادلة مع أسطورة التحليل النفسي للعقل المنعزل، والتي ترى أن الظواهر النفسية تنشأ من داخل العميل. بدلاً من ذلك، تفترض نظرية الذاتية المتبادلة أن الظواهر النفسية هي تفاعل ديناميكي بين الكيانات . فتشير الذاتية المتبادلة إلى تنوع العلاقات الممكنة بين وجهات النظر. إنها لا غنى عنها لفهم السلوك الاجتماعي للإنسان. أثناء العمل النظري إن التبادلية هي مناهج منهجية متطورة نسبيًا للدراسة متخلفة. تفترض معظم المنهجيات أن الأفراد هم الوحدة من التحليل. ومع ذلك، من أجل البحث في الذاتية المتبادلة، هناك حاجة إلى منهجيات التي تأخذ العلاقات كوحدة للتحليل [٦].

(المطلب الثاني)

مفهوم المادية عند كارل ماركس

لقد أصبح ماركس مادياً منذ ١٨٤٤–١٨٤٥، أي في الفترة التي تشكلت فيها أفكاره: وكان، على وجه الخصوص، من أتباع فيورباخ. وحتى فيما بعد، لم يقرأ ماركس نقاط ضعف فيورباخ إلا من حيث عدم كفاية منطق ماديته وشموليتها. ورأى أن قضية فويرباخ التاريخية العالمية، التي

«احتلت وقتا طويلا»، ترتكز تحديدا على مقاطعته النهائية لمثالية هيجل وتأكيده على المادية، التي «لم تكن في القرن الثامن عشر، خاصة في فرنسا، صراعا ضد المؤسسات السياسية الحالية، وكذلك ضد الدين واللاهوت، ولكن أيضًا ... ضد كل الميتافيزيقا" (أي "التأملات المخمورة" وغير "الفلسفة المعقولة") وكتب ماركس أيضًا: «يرى هيجل أن حركة الفكر، هذه الحركة التي... يحددها ويسميها الفكرة، التي هي الله (الخالق، الصانع)... [٧] .

بالنسبة لماركس وإنجلز، تعني المادية أن العالم المادي، الذي يمكن إدراكه بالحواس، له حقيقة موضوعية مستقلة عن العقل أو الروح. ولم ينفوا حقيقة العمليات العقلية أو الروحية، لكنهم أكدوا أن الأفكار لا يمكن أن تنشأ إلا كمنتجات وانعكاسات للظروف المادية ، يمكن وصف مادية ماركس بأنها تركز على الخصائص الفيزيائية والعضوية والزمنية للبشر ومجتمعاتهم. يستخدم ماركس هذه الخصائص للتشكيك في فكرة أن الرأسمالية هي ترتيب اجتماعي يمثل حالة طبيعية خالدة للبشر. [٨] .

وانسجاماً تاماً مع فلسفة ماركس المادية هذه، كتب فريدريك إنجلز عند شرحها في كتابه "ضد دوهرينغ" الذي قرأه ماركس قبل طباعته عندما كان مخطوطاً: "إن وحدة العالم ليست في وجوده... بل في ماديتها. وقد أثبت هذه المادية عنده. ...تطور طويل وشاق للفلسفة والعلوم الطبيعية... الحركة هي شكل وجود المادة، ولا يمكن أن تكون هناك مادة في أي مكان بدون حركة، ولا حركة بدون مادة... ولكن إذا سألنا... حول جوهر الفكر والمعرفة. وأما مصدرها فنجد أنها من إنتاج الدماغ البشري، وأن الإنسان نفسه هو نتاج الطبيعة التي نمت وتطورت في بيئة طبيعية معينة وبهذه البيئة، ومن ثم يصبح من البديهي أن إن منتجات العقل البشري، والتي هي أيضًا، في التحليل النهائي، منتجات الطبيعة، ليست متناقضة، بل متناقضة. الانسجام مع بقية الطبيعة [٩] .

كان هيجل مثاليًا، مما يعني أن الأفكار الموجودة في دماغه لم تكن، في نظره، سوى صور مجردة (في الأصل: تأملات، يستخدم إنجلز أحيانًا كلمة "إعادة إنتاج") إلى حد أكبر أو أقل، لأشياء وتطورات حقيقية. على العكس من ذلك، لم تكن الأشياء وتطورها، في نظر هيجل، سوى صور تعكس فكرة كانت موجودة، لا أعرف أين، قبل وجود العالم. كتب إنجلز في كتابه "لودفيج فيورباخ" الذي عرض فيه أفكاره وأفكار ماركس حول الفلسفة. يقول فويرباخ، الذي لم يدفعه إلى نشره إلا بعد أن أعاد قراءة المخطوطة القديمة عن هيجل وفيورباخ والمفهوم المادي للتاريخ الذي طوره بالتعاون مع ماركس في ١٨٤٤-١٨٤٥: «السؤال الأساسي الكبير في كل

الفلسفة؟ "، وخاصة الفلسفة الحديثة، هي مسألة علاقة الفكر بالوجود." أو علاقة العقل بالطبيعة... أيهما يأتي أولاً، العقل أم الآخر وبحسب إجاباتهم على هذا السؤال، انقسم الفلاسفة إلى معسكرين كبيرين: أولئك الذين أكدوا على أسبقية العقل على الطبيعة وقبلوا بهذه الطريقة، في نهاية المطاف، خلق العالم مهما كان نوعه. هذا الخلق... كانوا في معسكر المثالية. أما الآخرون الذين كانوا يحددون تقدم الطبيعة فكانوا ينتمون إلى المدارس المادية المختلفة. وكل مفهوم آخر للمثالية والمادية – بالمعنى الفلسفي – لا يؤدي إلا إلى الارتباك [١٠].

رفض ماركس رفضًا قاطعًا ليس فقط المثالية التي ترتبط دائمًا بالدين، بشكل أو بآخر، بل رفض أيضًا وجهة نظر هيوم وكانط المنتشرة خاصة في أيامنا هذه، والمذهب العجزي والنقدي والوضعي في فلسفته. بأشكال مختلفة، إذ اعتبر أن هذا النوع من الفلسفة يمثل تنازلا «رجعيا» للمثالية، وفي أحسن الأحوال «منهجا جبانا يقبل المادية في السر وينفيها في العلن»[١١].

ومن المهم بشكل خاص أن نسجل رأي ماركس حول العلاقة بين الحرية والضرورة: «الضرورة عمياء طالما لم يتم فهمها. الحرية هي فهم الضرورة." وهذا يعني إذن الاعتراف بتوافق الطبيعة مع القوانين الموضوعية، والتحول الديالكتيكي للضرورة إلى حرية (مثل تحويل «الشيء في ذاته» وغير المفهوم ولكن الذي يمكن إدراكه إلى «شيء لنا»، وتحويل «جوهر الطبيعة» إلى «شيء لنا»). الأشياء" إلى "الظواهر"). إن العيب الأساسي في المادية "القديمة"، وبشكل عام مادية فيورباخ (أو بالأحرى المادية "المبتذلة" لبوخنر وفوجت ومولشوت)، هو، في نظر ماركس وإنجلز: أولاً – كانت هذه المادية "ميكانيكية في الأساس" ولم تأخذ في الاعتبار آخر ما توصلت إليه الكيمياء والبيولوجيا (ومن المناسب أن نضيف إليها في أيامنا هذه النظرية الكهربائية للمادة).
ثانياً – لم تكن المادية القديمة تاريخية ولا جدلية (كانت ميتافيزيقية بمعنى أنها مناهضة للجدلية) ولم تطبق وجهة نظر التطور في جميع جوانبها بطريقة متناغمة ومتماسكة حتى النهاية.
ثالثاً– يفهم "جوهر الإنسان" بطريقة مجردة، وليس باعتباره "مجموعة العلاقات الاجتماعية" (التي يحددها التاريخ بشكل ملموس). وبالتالي، فهي "تفسر" العالم فقط، مع أن النية كانت "تغييره". بمعنى آخر، لم تكن المادية القديمة واعية بأهمية "النشاط العملي الثوري".

المبحث الثاني

فلسفة القانون عند كارل ماركس

"ذاتية بينية مادية وقاعدية"

لقد اشرنا سابقاً في مقدمة البحث من اجل دراسة فلسفة القانون عند كارل ماركس لابد من الاشارة الى ثلاث موضوعات من الاطروحة الماركسية التي نعتقد أنها أساسية الا وهي المستوى التفسيري ، المستوى الادراكي ، المستوى القاعدي . على انه بإمكاننا القيام بالخطوة الاولى في تحليل مفهوم القانون عند ماركس المتعلقة بالإطار التفسيري .

(المطلب الاول)

الاطار التفسيري

القانون كذاتية بينية

اذا كان موضوع بحثنا يقول بأن النظرية الماركسية تمنح قيمة كبيرة للذاتية البينية كإطار تفسيري للإنجازات المجردة والملموسة لقانونا ، فإنه من الضروري بداية أن نشير بدقة إلى أن في فكر ماركس القانون ليس الذاتية البينية بالمعنى الانطولوجي بل إنه ينظر ماركس ويوجه الحوادث الاجتماعية المصطنعة يجب اعتماد الذاتية البينية كإطار تفسيري وهذا الإطار التفسيري يجب أن يمنحنا إمكانية فهم المجتمع المدني والحوادث الإنسانية المصطنعة كنقطة تفسير عملية للقانون [١٢] .

إنه لمن الضروري بمكان فهم الحوادث العرضية الإجتماعية بهذا المنظور وتحديد موقف الاشكال الممكنة لفكر ماركس حول القانون . لنلاحظ أولاً ان القانون بالنسبة لماركس هو نتاج إنساني القانون لم يهبط من السماء بل صنعه الرجال والنساء بصورة ملموسة ومجردة وفي ظروف خاصة جداً .

يستتبع ذلك بحسب ماركس فهم الحوادث الاجتماعية ، أي أن كل نتاج اجتماعي ، ومن ضمنه القانون يتأتى من طريقتنا في تنظيم حيواتنا ومجتمعاتنا وانتظاراتنا . هذا يعني أن الرجال والنساء يجعلون هم أنفسهم من مجتمعاتهم نتاج علاقاتهم الداخلية الذاتية "البينية" . وهم يحصلون على ذلك مباشرة عبر استخدام الحوادث الاجتماعية العارضة "التي تحصل في المجتمع" خلال الحقبة المعاصرة ، قبل أي شيء يجب ذكر الفيلسوف فيكو (١٦٦٨-١٧٤٤) وأطروحته حيث يعتبر أن "الواقعة والصحيح يتبادلان" ما يسمح لماركس تطوير هذا النظرة يميز فيكو بين الظواهر التي تحمل اصلاً إنسانياً وتلك التي لا علاقة للإنسان بحدوثها [١٣] .

إن تحقيق العدالة والعدالة الاجتماعية في ظل سيادة القانون هو العنصر الأساسي، إنها أساسية جدًا، كما أن أكثرها تعقيدًا هي واسعة النطاق، وهيكليّة، ومجرّدة عنصر. هذا الشرط لأن مفاهيم العدالة والعدالة الاجتماعية هي الواردة في معنى حماية الحقوق والمساواة والمركز أمام

القانون، الصالح العام، ومبدأ التناسب بين المصالح الفردية والاجتماعية المصالح والدولة. العدالة والعدالة الاجتماعية لا يمكن أن تولد دائما من العقلانية، بل يتحدد أيضًا بالجو الاجتماعي الذي يتأثر بالقيم والقيم الأعراف الأخرى في المجتمع. في أي منصب، وفقا لجوستاف رادبورغ، القانون يجب أن يكون الحضور قادرا على تحقيق ثلاث قيم أساسية، وهي: قيمة العدالة، اليقين، قيمة الفوائد (المنفعة) ، العدالة الاجتماعية [١٤].

بعبارة أخرى يجب التمييز بين مجتمع وطبيعة بين خلق الانسان وخلق الله . يجب علينا إذاً أن نعتبر خلقاً إنسانياً كل التغييرات التي أتى بها الانسان ، إما بصورة ملموسة إما بصورة مجردة حتى عندما يتعلق الأمر بتغيير في الطبيعة أو يخلق حوادث اجتماعية عرضية تعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية وتؤطرها كظواهر اجتماعية فإن مكان التفسير لا يمكن أن يكون إلا الإنسان الذي هو في آن صانع أعماله ومفسرها [١٥] .

وفقا للماركسية فإن معنى التاريخ هو أن مصير الإنسان يكمن في خلق مجتمع شيوعي حيث سيختبر الناس مرحلة أعلى من الوجود ترقى إلى تحقيق الحرية الحقيقية. ثم يتناول مسألة ما إذا كانت هناك نظرية ماركسية للقانون. ترتكز النظريات العامة للقانون على الإيمان بطبيعة القانون وهو ما يمكن تسميته بالفتشية القانونية. يرفض الماركسيون مثل هذا الاعتقاد، ويترتب على ذلك أنهم لا يميلون إلى تطوير نظرية عامة للقانون كهدف في حد ذاته. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير ليقوله الماركسيون عن القانون [١٦].

يجب علينا إذاً أن نعتبر كنتاجات للإنسان أدواتنا ومنشآتنا التكنولوجية وكذلك مؤسساتنا وقواعدنا السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية ، كما أشكال "الوعي" المختلفة التي تستثمرها وتدعمها .هذا يعني أن معيار الإنسان بما هو صانع أعماله وقارؤها يصبح الإطار التفسيري لكل ما هو قائم على المستويين الانساني والاجتماعي . فيكو نفسه سوف يخرب المعنى النظري لمفهومه حول الانسان بما هو صانع وقارئ أعماله وسيخوض في إعتبارات غير متينة متعلقة بدوائر تطور محتملة للإنسانية وهذا ما ترك الطريق معبدة لماركس نحو تطوير هكذا نظرية في ظروف معاصرة [١٧] .

يردد ماركس ما يقوله فيكو عندما يفصح عما يلي : في الانتاج الاجتماعي لوجودهم ، يعقد البشر علاقات محددة ، ضرورية ، مستقلة عن إراداتهم ؛ وعلاقات الإنتاج هذه تقابل درجة معينة من تطور قواهم الانتاجية المادية . إن مجمل هذه العلاقات تشكل البنية الاقتصادية للمجتمع ، أي الدعامة الأساسية التي يقوم عليها بناء قانوني وسياسي والتي تستجيب إليها أشكال محددة

من الوعي الإجتماعي . أن نمط إنتاج الحياة المادية يسيطر بصورة عامة على تطور الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية . ليس الوعي ما يحدد وجودهم بل إن وجودهم هو الذي يحدد وعيهم [١٨] .

وفق ماركس، الطبقة تشير إلى مجموعات اجتماعية كبيرة والتي ترتبط ببعضها البعض في بعض الاجتماعية العلاقات ضمن نمط الإنتاج. يتلقى كل فئة مكافآت تفاضلية، السلطة، والمكانة. العلاقات بين تميل الطبقات إلى أن تكون متعارضة. في حدود المنظور الأداتي والدولة و ينظر إلى النظام القانوني على أنه يركز على مصالح الطبقة المهيمنة. الولاية لا يمثل أي جماعية الخير أو الحياد. من الافضل، مهمة لبعض الاقتصاديات المحددة المصالح في المجتمع. المصالح الطبقية هي معتقدات ماركس [١٩] .

ما يقوله لنا ماركس هنا هو أن البشر ينتجون أشكال وجودهم الخاصة إبتداء من بعض "العلاقات المحددة" و "الضرورية" وأنهم يجعلون من عالمهم مجتمعاً ومن أنفسهم صانعي وقارئي هذا المجتمع وبالتالي فان ماركس يعتبر القانون حاضراً إجتماعياً في علاقات الإنتاج "القاعدة" كما في المؤسسات القانونية "البنى الفوقية" وبعض أشكال الوعي .إن مظاهر القانون هذه تكشف بالضبط درجة تعقيد وتمايز الحوادث التي يصنعها الإنسان نفسه . وينبغي على ماركس إيجاد إطار تفسير لهذا الواقع . إن التشديد على الذاتية البينية لصانعي وقراء جميع الحوادث الإجتماعية العارضة يقدم هذا الإطار [٢٠] .

ويصف مفهوم ماركس العام للقانون، والذي يسميه "الطبيعية القانونية". بالنسبة للماركسية، القانون الطبيعي ليس حقيقة دائمة؛ يشير إلى القانون الأساسي لعصر معين أو تكوين اجتماعي معين والذي يعد جانبًا أساسيًا من أسلوب إنتاجه [٢١].

إن معيار أو قاعدة "ما أنتجه الإنسان" بما هو إطار تفسيري يستتبع موقفين الاول متعلق بالزمن والثاني بالمكان .بما يخص مسألة الزمن نلاحظ أن ماركس يختار كنقطة إنطلاق أن كل إنتاج إنساني يمتلك جذوراً زمنية تارخية . حتى لو أن القانون ليس له تاريخ فإنه بحسب ماركس قد انوجد تاريخاً . مثلاً ١٧٨٩م و ١٨٠٩م هي أجزاء من زمن إنساني . من المستحيل أن يكون الإنسان صانع وقارئ قانون في ظل غياب زمن معين . لهذا فإن ما أنتجه الإنسان هو نتيجة علاقات بين عدد كبير من الصناع (صناع القانون) وهؤلاء الصناع تحت أشكال مختلفة وعديدة من السلاسل الذاتية الداخلية ينتجون بصورة زمنية المقدمات التي ، إنطلاقاً منها كل جيل جديد ينطلق كما يشاء . بعبارات أخرى يمكننا إعتبار الواقع الاجتماعي – ما يشكل مقدمات مجتمعنا

الخاص – كطبقة على السطح موضوعة على سلسلة من الطبقات المترسبة والتي عليها ننتج بدورنا ترسباتنا الإجتماعية بصورة "ذاتية بينية" هكذا كل جيل ينتج طبقته الخاصة من الواقع المعاش كما يؤكد ذلك ماركس "إذا اختزلناها في خطوطها العريضة ، إن أنماط الانتاج الآسيوي والإقطاعي والبورجوازي المعاصر تبدو كحقبات متتابعة (متقدمة الواحدة على الأخرى) من التشكيلة الإجتماعية للمجتمع" [٢٢] .

يستخدم ماركس هذه الصورة المجازية الجيولوجية لتفسير مسألة الزمن وهو يرجعنا مباشرة إلى شارل ليل (١٧٩٧م– ١٨٧٥م) وبالفعل كما شارل ليل رفض النظرية الجيولوجية القديمة التي كانت تعتبر أن الارض هي نتيجة إنفجار تلقائي للقوى السديمية ، يتوصل ماركس إلى الخلاصة أن المجتمع ليس هو أيضاً نتيجة تدخلات هكذا قوى "سواء رجال أو نساء عظماء ، أو حروب ، أو إنتصارات ، أو هجرات....." بل نتيجة علاقات لا متناهية العدد عقدها البشر بين بعضهم البعض . وما هو أهم من هذا تماماً كما فعل شارل ليل الذي أقر بأن القوى الطبيعية التي بنت محيطها الطبيعي كانت لا تزال في حركة ، فإن ماركس هو الآخر قال إن القوى الاجتماعية المسؤولة عن نمط عيشتنا التاريخية والذاتية البيني في إنتاج وإعادة إنتاج مجتمعاتنا لا تزال موجودة في الأحداث الإجتماعية التي تحصل اليوم . وهذا بالضبط كي يكشف عن القوى الغامضة في التاريخ المتهمة بضرب إستقلالية صانعي وقراء الحقائق الإجتماعية [٢٣] .

لقد كرس ماركس وإنجلز أنفسهما القليل من الاهتمام نسبيًا للقانون. ركز ماركس على دحض الوهم القائل بأن القانون هو تدخل بشري، أو، على حد تعبيره، مسألة "مجرد". سوف". ويقول إن الفقهاء يخبروننا أن الأفراد يمكنهم اختيار الدخول في علاقات مع الآخرين من خلال إبرام العقود وأن محتوى هذه العلاقات يعتمد بشكل بحت على الإرادة الحرة الفردية للأطراف المتعاقدة". ولكن في الواقع، لا الجنرال ولا يمكن للإرادة الخاصة أن تحدد وجود الملكية، والسندات القانونية في حد ذاتها لا معنى لها لأن المالك القانوني الذي لا يستطيع أن يأمر برأس المال لزراعة أرضه "يملك" حقاً لا شيء كمالك للأرض ". لا يمكن فهم الطبيعة الحقيقية للقانون إلا من خلال الاعتراف ارتباطها بالدولة [٢٤].

أما مسالة المكان فهي تستخدم عند ماركس لتجذير البشر في بعض الاتجاهات المثالية أو الميتافيزيقية لفلسفة الانوار . يرفض ماركس في ان الوهم الروسوي الخاص بصورة الصياد المنعزل والتي يستخدمها لتفكر الاجتماعي كما صورة صياد الطيور – صياد السمك – المزارع المنعزل والتي هي في أساس النظريات الإقتصادية لادم سمث د. ريكاردو . إن معيار الذوات بما

هم صانعو وقارئو الوقائع تتطلب إبعاد أي صورة فهم مسبق مثالي أو ميتافيزيقي ، سواء "للفرد المنعزل" او للفرد المنعزل القائم فقط على مستوى "الوعي" الفردي ينظر ماركس هذه الافتراضات الفلسفية ليست إلا التعبير عن فقدان البصر وتخلي البشر "الذوات" عن دورهم كصانعي حقائقهم الإجتماعية وقارئيها . ثمة ضرورة إذاً لعملية مسح من أجل فهم الوقائع الإجتماعية ولكي يفهم الناس أنهم في المستقبل صانعو وقارئو الحقيقة الإجتماعية [٢٥] .

هناك ثلاثة افتراضات أساسية في النظريات الماركسية للقانون، أولا، أن القانون هو نتاج القوى الاقتصادية؛ ثانياً، يعتبر القانون أداة الطبقة الحاكمة للحفاظ على سلطتها على الطبقات العاملة؛ وأخيرًا، سوف يتلاشى هذا القانون في المجتمع الشيوعي المستقبلي. المبدأ الثاني المهم في نظرية القانون الماركسية هو مبدأ الطابع الطبقي للقانون. وفقا لماركس وإنجلز ، يعتبر القانون أداة الطبقة الحاكمة للحفاظ على سلطاتها على المحكومين. يتميز القانون بأنه تعبير عن الإرادة الطبقية [٢٦].

بالمختصر لا يمكن فصل الأفراد عن الوقائع الذي أنتجوه هم ، ولكن ثمة شرك في هذا : وهو أن البشر لا يعون أنهم صانعو الواقع ، معرضين أنفسهم بذلك لأن ينزلوا إلى مصاف الخدم . يستنتج ماركس أنه لا يمكن إعطاء تفسير لهذه الأحداث التي ينتمي إليها القانون إلا لأن الناس يعقدون بينهم علاقات ضرورية . فالبشر لا يقتصر دورهم على خلق الاحداث والوقائع الإجتماعية الجديدة بل هم يستخدمون ما هو موجود في المجتمع هكذا يفهم ماركس القانون ، هذا القانون حيث الذاتية البينية هي مكان التفسير الذي يسمح لنا بتفكر القانون في آن كراسب عليه نبني حيواتنا والأداة الضرورية للحياة في المجتمع [٢٧] .

ولأن الطبقة الحاكمة تعلن نفسها من خلال إنشاء المؤسسات التي تشكل الدولة، فإنها من المفترض أن القانون يرتكز على الإرادة، "بل على الإرادة المنفصلة عن أساسها الحقيقي – الحرة سوف". لكن في الواقع، القانون، مثله مثل كافة المؤسسات السياسية، هو أداة يمكن من خلالها تمارس الطبقة الحاكمة سلطتها لتحقيق مصالحها الأنانية. ما تصفه البرجوازية إذ أن حرية اتخاذ الترتيبات القانونية لا تقتصر على انعكاسات أشكال العلاقات في الإنتاج في أي وقت معين، ولا الاعتقاد بأن القانون يفترض ذلك المساواة، وهو اعتقاد تروج له الطبقة الحاكمة للارتباط بأي واقع بسبب القانون ينشأ من سيطرة فئة واحدة على الفئات الأخرى. على الرغم من أن القانون يسمح بذلك "القاعدة الشخصية" للطبقة المهيمنة، ليست سوى تعبير عن الإرادة، أي لنقول، المصالح المشتركة للطبقة الحاكمة [٢٨].

بنظر ماركس الذاتية البينية هي مكان التفسير الذي يسمح للإنسان إقامة علاقة عقلانية إزاء التشكيلة الاجتماعية القائمة . الذاتية البينية تقدم الإطار التفسيري الذي يساعدنا في إعتبار القانون كأحد الأحداث الإنسانية الضرورية للإنتاج . بالتالي يكون القانون ذا طابع إتفاقي سواء بما يخص كيفية خلق المجتمع أو بما يخص كيفية خلق الناس لفرادتهم الاجتماعية .

لا يملك القانون مضموناً معيناً ، أو جوهراً معيناً وهذا الموقف يتناقض مع فلسفة الأنوار التي اعتبرت القانون ، ولا يزال أتباعها يفعلون ذلك ، كتعبير عن الجواهر المختلفة التي يفترض أنها تميزه إما الزعم أن الإنسان هو جوهر القانون ، "إما عقد إجتماعي مفترض يطرح نفسه في آن كجوهر للمجتمع وللقانون" . بالتعارض لا يمكن لماركس إلا أن ينظم إلى مقولة أن الإنسان هو الذي خلق القانون المسمى حدثاً إجتماعياً . الأطروحة الماركسية تقول إن البشر هم الذين ، كمنتجين وصناع يخلقون قوانينهم كتعبير زمني وكمكان للذاتية البينية [٢٩] .

(المطلب الثاني)

الإطار الادراكي

اجتماعية القانون وذاتية بينية

لنطرح الآن الإطار الإدراكي الذي يندرج فيه هذا المفهوم . ينبغي أن نطرح بعض الأسئلة المتعلقة بالمعرفة المجردة والملموسة التي عندنا حول إنتاجنا بالذات ، حول هذه الأحداث التي لا يمكن فصلها عن الكائن الانساني . بعبارات أخرى كيف يمكن تكوين معرفة معينة متعلقة بظاهرة القانون ؟ .

إن المفهومات "القانونية" والنظريات القانونية والإيديولوجيات القانونية هي نقطة الإنطلاق التي تستطيع عبرها إقامة هكذا معرفة . يجب تحليل الأحداث القانونية التي نستخدمها كي نجعل ظاهرة القانون أكثر عقلانية بهذا المعنى المطروح هو إعتبار المفهومات كأحداث تجعل الوصول إلى ظاهرة القانون ممكناً ، وذلك بصورة منطقية ، لتقييم القوة التي تحتويها هذه المفهومات لجهة إمكانية شرح مكان ودور مبتكريها المفترضين وبالعكس فإنه لا يمكن إذاً تحليل الأحداث الداخلة ضمن إطار "القانون" إلا على حساب تبصر واضح أو عمى إيديولوجي يصيب ذوات القانون . من هنا ثمة خطورة في هذه النزعة "القانونية" إلى تفسير مفهوماتنا ونظرياتنا وأيديولوجياتنا كحقائق مستقلة ومكتفية ذاتياً ، وهي خطورة يسميها ماركس تيمية "أي عبادة الاصنام" والتي يمكن أن نسميها تيمية قانونية [٣٠] . يحدث الإدراك الاجتماعي في موقف اجتماعي حيث يتفاعل شخصان أو أكثر مع بعضهم البعض ويكونون على دراية بسلوك وأنشطة واستجابات بعضهم البعض فيما

يتعلق بالوضع الاجتماعي؛ حيث يدرك شخصان أو يحكمان على الموقف الذي يحدد كيفية تصرفهما ورد فعلهما في هذا الموقف بالذات [٣١].

إن من قرأ ماركس بتأن لا يمكنه إلا أن يلاحظ التغير في إستخدام العبارات : عبارة أيديولوجيا التي يستخدمها في السنوات ١٨٤٢-١٨٥٢م وعبارة "تيمية" التي يستخدمها بعد ١٨٥٧م . لكي نصل الى هدفنا يجب علينا أن نشير إلى الإشكالية الأبستيمولوجية التي تظهر في تبادل المفهومات في بداية مساره العلمي كان ماركس مذهولاً بإشكالية الوعي الخاطئ ، أي الإيديولوجيا كعائق أمام إكتساب المعارف الجديدة . كما في فلسفة الانوار كان مثال ماركس إضاءة وقيادة هذا الوعي . مع نتيجة أن مسألة "الوعي المتنور" يبدو كمكان تفسير للواقع ولازمة هذا الرأي هي أن كل فرد ، الإنسان بما هو إنسان ، يصبح رهان تفسيرنا للواقع . هذا النمط من التفكير يرتكز إلى مثال علمي مبني إنطلاقاً من العلوم الطبيعية "أي النوموتية والأكسيومية" والحال أن اللقاء مع واقع الأفراد الذي يكتشفه ماركس عبر قراءاته في الإقتصاد السياسي يضرب كلياً هكذا موقف – وسبب هذا الأمر يعود إلى أن ماركس يدخل "ما فعله الإنسان" كمكان تفسير . يفقد هذا الموقف هكذا قيمته الإكتشافية لا يسمح البشر أن يكونوا صانعي وقراء واقعهم إلا إذا كانوا مجتمعين ، أي بصورة ذاتية بينية وإنطلاقاً من ضرورة تعريف البشر بنتائج إبتكاراتهم [٣٢] . فالنظرة الماركسية للقانون والدولة والسياسة إن مذهب الدولة والقانون جزء من كل أوسع، وهو مجمع العلوم الذي يدرس المجتمع البشري الذي بدوره يحدده تاريخ الطبقة كفاح. وتتوافق النظريات الماركسية عن الدولة مع نظرية المادية التاريخية طرحها ماركس وإنجلز . وجهة نظر واحدة للدولة والقانون، والتي هي السائدة في إن كتابات ماركس هي أنها فكرة من المصالح الاقتصادية للبلاد الطبقة البرجوازية. وهكذا ينظر للدولة باعتبارها "لجنة تنفيذية لإدارة". شؤون البرجوازية". الدولة تتصرف كعامل قمعي في المجتمع المدني، قمع مصالح البروليتاريا وتفضيل الرأسمالية. الموظفين الدولة تدين بالولاء لواحد فقط فئة معينة – البرجوازية. محامون سينظر إليهم على أنهم خدم بأجر هذه الفئة. وبالتالي فإن القانون جزء من هذا آلية الدولة القمعية و يركز الأيديولوجية حيرة البرجوازية الفكرية. الطبقة البرجوازية يهيمن على السلطة السياسية من خلاله هيمنة القدرة الاقتصادية الدولة البرجوازية والنظام القانوني على أساس الظواهر الطبقية [٣٣].

بربط مسألة المعرفة الأبستيمولوجية بالنظرية التيمية (الصنمية) يحاول ماركس إبراز أن النظريات والمفهومات والإيديولوجيات لا تملك قيمة بذاتها . لا يمكنها أن تعطينا معرفة أو أي شكل من المعرفة . فهي ليست عوامل فاعلة (أي صناع للمعرفة) بل فقط مواضيع (أي نقاط

إنطلاق لإكتساب المعرفة) عوض المضي في شطحات تنظيرية مفهومية يقترح ماركس تحليل الأحداث الإجتماعية في ما هي بالذات : تعبيرات عن علاقات أو ذاتية بينية إنسانية [٣٤].

إن المفهوم الماركسي للإنسان، المتجذر في المركزية البشرية في عصر التنوير، يقوم على ثلاثة عناصر أساسية: الاعتراف بالحق في التنمية الفردية، والمسؤولية الاجتماعية المشتركة لإشباع الرغبات الفردية، وترشيد العلاقات الاجتماعية [٣٥] .

برصده هذا الامر يرتكز ماركس على المستوى الأبستمولوجي مع تصميمه على تبيان كيف أن الأحداث الإنسانية ؛ سواء تعلق الأمر بالمفهومات أو بالنظريات أو بالإيديولوجيات ، تبدأ بقيادة حياتها الخاصة . يشرح ماركس بصورة أكثر دقة كيف أن "ما فعله الإنسان" يبخس الإنسان إلى درجة أنه يغدو ، ليس إلا ، الأداة وموضوع التبعية لواقع لا يتحكم به . هو يعتبر أيضاً التيمات "الصنميات" كعوائق أمام إنتاجنا المعرفي أكثر منه تبخيساً إنسانياً . ينتج عن هذا أن التيميات هي عوائق وحواجز أما فهم ذاتيتنا الداخلية وقدرتنا على إنجاز تطور إنساني واجتماعي مختلف [٣٦].

الملاحظة الأبستمولوجية الدقيقة الأولى التي يقدمها ماركس هي رصد أن الجزء المجرد من ما أنتجه الإنسان ، أي المفهومات والنظريات والأيديولوجيات قد حصلت في المجتمعات المعاصرة على صفة "الطبيعة" .إن أطروحة ماركس هي أن المجتمع المعاصر ، المميز بتذرية متزايدة للأفراد ، يحجب الجزء المجرد للأحداث الإنسانية كي لا يظهر إلا الناحية "الطبيعة" (أي كما لو كان الأفراد ليسوا منتجبي الوضع الحالي وكما لو أن الوضع القائم هو غير قابل للتبادل وهو خارج إمكانياتهم) إن سبب هذا المنطق الوهمي يجد مبرره في درجة تعقيد المجتمعات المعاصرة [٣٧] .

يرى ماركس أن هناك عدم مساواة في المجتمع على أساس الاختلافات الطبقية الاجتماعية. يدعي ماركس أنه لتحسين المجتمع وجعله أكثر عدالة، يجب أن يكون هناك تغيير واسع النطاق. يتم انتقاد الماركسية لتجاهلها عوامل مهمة أخرى مثل الجنس والعرق، مع التركيز بشكل كبير على الطبقة الاجتماعية [٣٨].

أن أهم مجال للعلاقات يجب مراعاته هو العلاقات الاقتصادية إنتاج. ومع ذلك، فقد اعترف إنجلز بأن المكونات المختلفة للبنية الفوقية، بما في ذلك إرساء القانون والأعراف الأخرى، يكون لها تأثير متبادل على الأساس الاقتصادي ويجوز له، في حدود معينة، تعديله . وهكذا إذا فهمنا الطريق وهي المجتمعات التي أنتجت وأعادت إنتاج السلع والخدمات الأساسية التي تشكلها الثروة، عندها يمكننا أن نفهم الكثير من الأشياء الأخرى التي تحدث في تلك المجتمعات. هو – هي

سيكون من الأسهل شرح خصائصها الدينية والسياسية والأخلاقية والفنية والقانونية مبادئ. وكانت حجته الرئيسية هي أنه في الاقتصاد الرأسمالي، فإن الطبقات العاملة (أو البروليتاري) تم استغلالها من قبل الطبقة الرأسمالية (أو البرجوازية). والمذهب الثاني المهم هو مذهب الطابع الطبقي للقانون (٣٩).

لنفسر بدقة أكبر معنى التحليل الماركسي عبر إدخالنا لمفهومة "السلعة" و "القيمة" و "المال" بحسب ماركس هذه المفهومات هي أمثلة عن خضوع الأفراد لما هم خلقوه يبرهن ماركس كيف يبدأ الأفراد بمنح صفة وهمية تعتبر طبيعية ، موجودة خارجهم والتي يجب إحترامها بالضرورة . بكلمات أخرى "إن ما خلقه الإنسان" يتموضع "اي يصبح موضوعياً" على حساب الإنسان ، يخرب حريته وينوجد كسلعة وقيمة ومال (أو كملكية وعقد وتجارة) على حساب الحرية الإنسانية التي يحل محلها . هذه المفهومات تمثل بالتالي سلاسل تطفل الانسان في المجتمع وتجعل منه موضوع اجتماعي هذه المفهومات أي تجعله خاضعاً لمصير هذه المفهومات لا لمصيره هو كإنسان (٤٠) .

بالنسبة لكارل ماركس، يلعب القانون دورًا سيئًا للغاية في المجتمع الرأسمالي، وخاصة قانون ملكية الممتلكات الخاصة والأصول. في الاشتراكية، جميع الممتلكات ستكون مملوكة للدولة وستعمل الطبقة العاملة بصفتها وستحصل على كل شيء حسب احتياجاتها. كان يعتقد أن الحرية الإنسانية الحقيقية لن تكون ممكنة إلا إذا حصل الناس على سيطرة حقيقية على بيئة عملهم. ولذلك، فإن التقدم نحو مثُل الحرية والعدالة التي اعتنقها ماركس كان، كما شعر، ممكنًا فقط من خلال التقدم إلى نوع السيطرة المادية على الحياة العملية التي تصورها. ووفقا لهذا الرأي، ليس للقانون أي وجود مستقل وهو مجرد وظيفة للاقتصاد. كان ماركس مقتنعًا بأن المجتمع يجب أن يوزع سلعه وفقًا لمبدأ "من كل حسب قدرته، ولكل حسب احتياجاته (٤١) .

حول هذه النظرية ثمة بالتأكيد مجال كبير للتفكير ، لا سيما بما يخص السيرورات الإجتماعية ولكن لنحلل الملاحظة الأبستمولوجية الثانية التي يدفع بها ماركس في موضوع الإتجاه الذي يجب إتخاذه لإستخدام معيار أو قاعدة الذاتية البينية (أو الداخلية) في سيرورة المعرفة .

الموقف الاول يعتبر كل الظواهر الإجتماعية ك "طبيعة" ، كما لو أن كل ما صنعه الإنسان بصورة ملموسة ومجردة (مفهومات ، نظريات وأيديولوجيات) يشكل جزءاً من مصير الإنسان بالذات . الأهم بنظر ماركس هو نستطيع فك الألغاز وكشف ما صنعناه نحن فلنقرأ ."إن القيمة لا تقول ما هي للعلن . فهي تجعل من كل نتاج عمل جملة هيروغليفية (أي غير مقروءة

بسهولة) مع الوقت فقط يستطيع الإنسان أن يفك اللغز ويدخل أسرار العمل الإجتماعي الذي يساهم فيه ، كما أن تحول الأشياء المفيدة إلى قيم هو نتاج المجتمع ، كما اللغة ايضاً" [٤٢] .

اللغة التي يستخدمها ماركس هي معبرة جداً عن نواياه . بعض عشرات السنين قبل كتابات ماركس توصل العالم "شامبوليون" في مصر إلى تفكيك اللغة الهيروغليفية وضع شامبوليون حداً لما يقارب الألفي سنه من التخيلات والإندهاشات أمام الكتابات الهيروغليفية المصرية . يستوحي ماركس من شامبوليون ليشير إلى أن ما صنعه البشر يبدو كا لكتابات الهيروغليفية ، أو كسلطة مغايرة تتجاوز الإنسان عبر فك الألغاز الإجتماعية يطلب ماركس أن يفك الإنسان الألغاز التي وضعها هو وذلك كي يستعيد إستقلاليته في العمل . من مصلحته إجراء تحليل أبستيمولوجي للأشكال الإجتماعية ، للمفهومات ، للأيديولوجيات ، ممسكاً بالذاتية البينية كمكان للتفسير [٤٣] .

والمقترح ليس اختزال ما أنتجه الإنسان بشكل مجرد إلى ما أنتجه بشكل ملموس فقط. لا، فهذا خطأ معرفي. وعلينا أن نعلم أن ماركس يعمل من خلال المثال المعرفي الذي يضع في المقدمة الحوار بين الأشكال والمفاهيم والأيديولوجيات الاجتماعية من ناحية، وبين الإنسان من ناحية أخرى. كمنتج للملموس، ككائن مستقل يحاول تأسيس استقلاله. إنه حوار عقلاني يتبادل فيه الواقع والممارسة (استنادا إلى الفيلسوف فيكو). يزودنا هذا الحوار بمعرفتنا بـ "الابتكارات البشرية". ولذلك فهي نقطة البداية لخيارات العمل الاجتماعي التي يتطلب تنفيذها بالتأكيد نظرية ماركس المعرفية التي تقودنا مباشرة إلى الممارسة. لكنه يتوقف أيضًا أمام الباب. لم يخبرنا أبدًا ما هي قواعد هذه الممارسة [٤٤] .

(المطلب الثالث)

الذاتية البينية كمستوى قاعدي

إن مسألة الذاتية البينية تفرض نفسها أيضاً كإطار قاعدي لمسألة العمل السياسي والإجتماعي . إلا أنها قاعدية ضعيفة والتي ، عوض عن إستنادها إلى ضد واقعية قاعدية مستقلة ، فهي تندمج في الواقع الإجتماعي بما هو ممارسة علاجية : المطروح هو أن يغير الإنسان نفسه ويغير العالم ، عبر إلتزامه في سيرورة ووعد بالتغير . بالتأكيد لدينا هنا ممارسة غير قادرة على أن تجعل إتجاه وإدارة القاعدية إزاء المادية مستقلتين ، وهذه هي المشكلة التي لا يمكن تجاوزها والتي تضرب الإنتاج النظري لماركس ، فلنحلل إذاً كيف يتجسد الأفق الذاتي البيني لماركس كنداء للتحرر ، للمساواة ، للعقلانية وللتضامن [٤٥] .

الملاحظة الأولى هي أن ماركس يدخل الذاتية البينية كمصدر للتحرر . في الواقع إن الطريقة التي ينظر ماركس تبعاً لها إلى سيرورة المعرفة وهذا ما يعطي أهمية لموقفه ، لا يمكن إلا أن توجز بضرورة تحرر الإنسان إزاء القوي غير المتجانسة التي كبلته مادياً . ضد الأنوار يقول ماركس : لماذا المطالبة بتحرير الإنسان فلسفياً من وصايات السلطات غير المتجانسة إذا كنتم تسمحون سياسياً بأن يقبع في سجون المجتمع ؟ لماذا ياترى طرد القوى الخارجية من رؤوسنا إذاً كنتم تقبلون بأن تكسر وتستولي القوى الخارجية على كل شكل من أشكال الإنسانية في الرجال والنساء والأطفال . لا شك أن ماركس هنا يطالب بتحرر الإنسان . وأن كل إنتاجه مأخوذ بهذا الهم ، هم تحرير الانسان [٤٦] .

الملاحظة الأولى هي أن ماركس يقدم الذاتية المتبادلة كمصدر للتحرر. وفي الواقع فإن الطريقة التي ينظر بها ماركس إلى عملية المعرفة، وهذا ما يعطي أهمية لموقفه، لا يمكن تلخيصها إلا بضرورة تحرير الإنسان من القوى غير المتجانسة التي قيدته ماديا. يقول ماركس ضد التنوير: لماذا نطالب بالتحرر الفلسفي للإنسان من وصاية السلطات غير المتجانسة إذا سمحت له سياسيا بأن يقبع في سجون المجتمع؟ لماذا تطردون القوى الخارجية من رؤوسنا إذا قبلتم أن تكسر القوى الخارجية وتستولي على كل أشكال الإنسانية في الرجال والنساء والأطفال؟ ولا شك أن ماركس يدعو هنا إلى تحرير الإنسان. وكل إنتاجه يشغله هذا الاهتمام، اهتمام تحرير الإنسان [٤٧] .

نجد هنا إذاً عند ماركس نقداً ملازماً يشدد على مطلب الذاتية البينية كمصدر للمشروعية وللتحرر في آن إزاء الأحداث الإجتماعية التي تتحكم بالإنسان . في الواقع إنه نداء عاجل لإعادة ذاتية بينية مخدوعة ، ذاتية بينية حيث سواء عملها أثر سلباً على الطبقة العاملة للقرن التاسع عشر ، ضمن نظام قانوني لم يأخذ بعين الإعتبار إلى حد كبير مصالح وإحتياجات هذه الطبقة الذاتية البينية الماركسية تصلح كنداء لأن تأخذ الطبقة العاملة على عاتقها شروط حياتها ومستقبلها ومصيرها . هو نداء لتحقيق مثال تحرري "مادياً" بالنسبة للأنوار كما لتحقيق "قانون" تم التحايل عليه [٤٨] .

وفقا لماركس وإنجلز ، يعتبر القانون أداة الطبقة الحاكمة للحفاظ على سلطاتها على الطبقات الحاكمة. يتميز القانون بأنه تعبير عن الإرادة الطبقية، وهو القانون والدولة ووسائل الإنتاج التي تحدد طبيعة الطبقات المختلفة في المجتمع. تتحدث هذه الوحدة عن الفكرة الماركسية والإدراك حول القانون. ويناقش ماركس أفكار القانون التي ذكرها في الكتاب الذي شارك في تأليفه مع فريدريك إنجلز ، البيان الشيوعي وفي المقال "في المسألة اليهودية". يتحدث عن كيف مفهوم القانون

والدولة والإنسان الحقوق تتأثر بالبرجوازية وكيف يتم استخدامه ضد البروليتاريا. هناك ثلاثة افتراضات أساسية في النظريات الماركسية للقانون، أولا، أن القانون هو نتاج القوى الاقتصادية؛ ثانيا، القانون ويعتبر أداة الحكم الطبقة للحفاظ على صلاحياتها على الحكم الطبقات؛ وأخيرا، سوف يذبل هذا القانون المجتمع الشيوعي المستقبلي. لكن، وفقا لإنجلز، الدولة في المستقبل سوف يختفي. وكان الافتراض الثالث تم رفضه وتطور مفهوم جديد أن "الاشتراكي ل." المساواة". ومع ذلك، في الدول الشيوعية المختلفة، إما أول أو ثاني الكلمات في "الاشتراكي". تم التأكيد على الشرعية فهم الافتراضات الأساسية من النظرية الماركسية فهم النظرة الماركسية للقانون ونقده تجاه أيديولوجية. فهم البرجوازية التأثير على مفهوم القانون. فهم السبب لماذا وظهر القانون والدولة إلى الوجود. فهم وجهة النظر الماركسية حقوق الانسان [٤٩].

تأكيدنا الثاني يتعلق بعكس المساواة : اللامساواة تفرض الذاتية البينية نفسها عند كارل ماركس بما هي "القدرة القاعدية" لنقد القانون . وهذا التأكيد يصبح الإستناد الذي يسمح بنقد النظام القانوني الوضعي ، كما النص التشريعي الوضعي . في كتاباته المختلفة أعطى ماركس عدة أمثلة خاصة لهكذا نقد قاعدي للقانون نقد القانون عند ماركس يشدد على خطورة محتملة لبروز صنمية قانونية أي خطورة أن يصفق العمال "للقانون القائم" على حساب تحليل إجتماعي صارم بما يخص المفاعيل ، والنتائج ، والثمن الذي يقتضي دفعه من الذين كان يجب أن يكونوا هم المستفيدين من القانون أي الطبقة الفقيرة حاصتاً في كتابه "الرأسمال" تأخذ تحاليل ماركس معنى خاصاً على المستوى القاعدي لنقد المساواة المخدوعة ، أو حتى التي تم إنحرافها بل إغتصابها [٥٠] .

وبهذا المعنى فإن تحليلاته لتشريعات العمل ومدة العمل وظروف العمل وغيرها من المواضيع من نفس النوع هي مجرد أمثلة تشير إلى نظام غير متكافئ ومنحرف. من ناحية، لدينا شخص في وضع غير متكافئ، ومن ناحية أخرى، شخص قوي بفضل سيطرته على قوى السوق المهملة وبفضل التأكيد القاطع على أن عدم المساواة هو الوضع الطبيعي للآخرين. إن مثل هذه التحليلات لن تكون منطقية إلا إذا كان من الممكن محاربة عدم المساواة باسم المساواة، وبحيث يتجنب ماركس الوقوع في فخ المثل الأعلى للمساواة. الواقعية، أي ما ليس له معنى، تقلل من المساواة وتطالب بالمساواة الأساسية من خلال المناشدة بالذاتية المتبادلة التي تقودنا إلى الاستقلال المتبادل الحقيقي [٥١].

تأكيدنا الثالث يلاحظ أن الذاتية البينية تمثل إطاراً عقلانياً لدى ماركس . وهو إطار لفهم النشاطات الجماعية في المجال الإجتماعي ، كمجال القانون . إذا كان القانون لدى ماركس قائماً

في آن في الذاتية البينية الملموسة "القاعدة" ، المؤسساتية "البنى الفوقية والمثالية "الوعي" فإنه ينتج عن هذا الأمر أن مقاربة عقلانية في كل من تشعبات القانون هذه تفترض التشديد على الذاتية البينية كعقلانية للظاهرة المدروسة . بعبارات أخرى الراسب كان عقلانياً عند عملية الترسب ، كتعبير عن القوى والمصالح القائمة ، ولكنه كان دوماً مفتوحاً كي يتلقى تغيرات بواسطة نشاطات جماعية إرادية . في نهاية الأمر عقلانية ماركس ليست كما عند هيغل العقلانية التي أصبحت فعلية بل هي العقلانية – الجسر الذي يوصل إلى عقلانية حيث النشاط الجماعي يستطيع الانطلاق .والنشاط العقلاني يتجسد عبر تنسيق في مجال الذاتية البينية من أجل تغيير الواقع . أما بالنسبة للقانون فإنه يبدو أن نقده الذاتي يجب أن يسمح له بفرض نفسه عبر نشاطات سياسية من أجل إعطاء الكلام وإرادة العمل لكل المسجونين في أوضاع سيطرة ولا مساواة [٥٢] .

يشير تأكيدنا الأخير إلى أن الذاتية المتبادلة تبرز إطارًا أساسيًا متضامنًا كما يرغب ماركس في تعريف "اقرأ الخلق" (مجتمع أفضل)، ولكن يجب ملاحظة أنه بالنسبة لماركس، ليس للمجتمع الأفضل أي وضع نهائي. كما أنها ليست "فكرة نقية". فهو يشير فقط إلى أن المجتمع الحالي، مجتمع عصره، منحرف ولا يخدم إلا مصالح الطبقة المميزة على حساب الآخرين. إن البشر لا يصنعون مجتمعا صالحا عندما ينشرون مثل هذه الفكرة، بل عندما يقبلون التضامن فيما بينهم، فيخلقون مجتمعا يناضل ضد اللاإنسانية، وعدم المساواة، والفقر، والاغتراب الاجتماعي. من المؤكد أن هناك بعدًا طوباويًا مخفيًا هنا في ماركس لم يتم الاعتراف به، لكن الطوباوية أيضًا تربط هذا البعد ماديًا بالدعوة إلى التضامن بين الأشخاص [٥٣].

إن موضوعات القاعدية الأربعة (التحرر ، المساواة ، العقلانية والتضامن) التي تبرز في حاليل ماركس تذوب غي كل مرة في المادية كما لاحظنا ذلك : يجب التشديد على واقعة أن واقعنا ليس قدرياً (اي يمكن تغيره) ينبغي أن نخضع واقعنا لنقدنا ولإرادتنا في تغيير الأشياء . لا شك أن ماركس يمثل إزاء "فلسفة القانون" المفكر الذي أشار في حقبتنا المعاصرة هذه بقوة لا تفوقها قوة إلى أن القانون يجب أن يقاس تبعاً لنتائجه [٥٤] .

إن دور ماركس هو أيضاً قبل أي شيء إيقاظ الذهنيات وتشجيع العمل والنشاط هو يرغب بتغيرات عميقة سيكون مجيشها التاريخي ، يمكننا أن نقول إنه أطلق التغيرات القاعدية والتشريعية التي أتاحت تغير دولة القانون ذات الصفة الليبرالية وسمحت بمجيء دولة قانون ذات نمط ليبرالي وديمقراطي .

<u>النتائج المستخلصة من البحث</u>

لنعرض الان نتائج الأطروحة الماركسية على صعيد فلسفة القانون

١- نلاحظ في ما تقدم ان الفلسفة الماركسية تعتمد على ثلاث قوانين رئيسية، هي: قانون نفي النفي ووحدة صراع المتناقضات وتحول الكم إلى كيف ، وبهذا نرى ان فلسفة ماركس كانت دمج بين مادية فيورباخ وجدلية هيجل .

٢- ان اهم ما طرحه ماركس في نظريته على ما يجب فعله على ضوء المعطى الابستمولوجي هو إثراء الفهم العملي للقانون الحاضر "ذاتياً داخلياً" أي مقاربته كنتيجة لذاتية داخلية تجعل من القانون التعبير عما صنعه الانسان وليس المطروح إلغاء أي شيء .

٣- ان الفلسفة القانونية التي جاء بها ماركس أراد بها التحرر من الفلسفات السابقة من خلال النمط الجديد الذي بدوره انهى النمط الأحادي في تفكر القانون عند فلاسفة الانوار وجعل نظرته تمثل العصرنة الجديدة للقانون .

٤- ان تحليله لمسألة القانون بمنظور الذاتية البينيه الحقيقية واتباعه للنتائج التي توصل اليها ذوات القانون مكنه من المقاربات لمسألة القانون من خلال اعتماده على معايير اساسية اخرى مختلفة .

٥- توصل ماركس من خلال نظريته القانونية أن مسألة القانون تأخذ مكانها في العالم العملي وليست خاضعة لجمود منظومي معين أو لحقيقة مفهومية فمسألة القانون تبنى على قاعدة أفق ذاتي بيني تكون نتائج لإعمالهم ونشاطاتهم

٦- يرى ماركس بعدم قيام أي نمط لخلق قواعد جديدة للقانون والسبب من وراء ذلك أن خلق القواعد تتوقف دائماً لدى ملاحظة حالة توافقية للقاعدية أي من خلال عملية الترسب القاعدي والذاتي البيني التي نتطور عليها وبهذا يعتبرها نقاط ضعف في هذا النمط من النظر إلى القانون .

٧- أن في مسألة خلق القواعد القانونية والمسائل الخاصة المتعلقة بها والتي تميزنا عن فلاسفة الانوار ونظرياتهم القانونية نلاحظ انه حتى لو كانت الذاتية البينية هي التي تخلق تلك المشكلة فان خلق القواعد تبقى تعتمد على الصياغة وتكون في بعض الاحيان عصية عليها .

٨- من خلال دراستنا نلاحظ عدم وجود إضاءة لدور القاعدية في المجتمع والقانون ونحتاج ايضاً نمط في إعتبار كيفية وجود القاعدية بصورة جديدة معاصرة من خلال عالم تبادلي وذاتي بيني وبهذا دعانا ماركس إلى إعادة الإعتبار هذه .

٩- ان التحليل لنظرية ماركس يخرج بنقطة قوية بما يخص مصالح وحقائق الناس إلى أن المفهومات القانونية والنظريات القانونية والأيديولوجيات القانونية تصبح المراحل نفسها للتشكيلة الإجتماعية للإنسان .

الهوامش

[1] - Seligman, S. Relationships in Development: Infancy, Intersubjectivity, and Attachment. New York, NY: Routledge Press. (2018).p74.

2 - Feigl, H. (The scientific outlook: naturalism and humanism, in Readings in the Philosophy of Science (ed. H. Feigl and M. Brodbeck), Appleton-Century-Crofts, New York. 1953) .p54 .

[3] - Cohen, B.PDeveloping Sociological Knowledge: Theory and Method, 2nd edn, Nelson-Hall, Chicago, IL. . (1989) .p33.

[4] - Stolorow, R., Atwood, G., and Brandchaft, B. The Intersubjective Perspective. Lanham: Jason Aronson Press. (1994). P34 .

[5] - Seligman, S. Relationships in Development: Infancy, Intersubjectivity, and Attachment.ibid. p84.

[6] - Stolorow, R., Atwood, G., and Brandchaft, B. The Intersubjective Perspective. Lanham: Jason Aronson.ibid. p36.

[7] - Jacques Derrida, Specters of Marx (Peggy Kamuf, trans.) (New York and London: Routledge, 1994) pp. 3-4.

8 -Marx, Karl and Friedrich Engels, Gesamtausgabe (MEGA), Berlin, MECW Collected Works, New York and London: International Publishers. 1975.p126.

[٩] - فلادمير لينين : كارل ماركس سيرة مختصرة وعرض للماركسية ، ج١ ، منشورات : دار صامد ، تونس ، (د.ت) ، ص٦٧ .

[10]-Marx, Karl and Friedrich Engels, Gesamtausgabe (MEGA), Berlin, MECW Collected Works,ibid. p.133 .

١١ - فلادمير لينين : كارل ماركس سيرة مختصرة وعرض للماركسية ، مصدر سابق ، ص٧٧ .

[١٢] - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، تعريب : جورج سعد ، دار النشر : دار النجوى وجمعية فلسفة القانون (قانون ومجتمع) لبنان ، ٢٠٠٥ ، ص١١١ .

[١٣] - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١١٢ .

[14] - Marx, Karl.. Capital. A Critique of Political Economy Vol. II, ed. F. Engels (Moskow: Foreign Languages Publishing House. 1961. pp.378-379.

[١٥] - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١١٢ .

16 - Legal Naturalism: A Marxist Theory of Law Olufemi Taiwo Published by: Cornell University Press 2015 . p.123

١٧ - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١١٢ .

١٨ - المصدر نفسه ، ص١١٣ .

19 - Andrew Vincent , 'Marx and Law ,Journal of Law and Society, Vol. 20, No. 4 (Winter, 1993), p. 371.

٢٠ - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١١٣ .

٢١ - المؤذن : عبد السلام "الطبقة العاملة الحديثة والنظرية الماركسية ، ط١ ،عيون المقالات - الدار البيضاء ، ١٩٩٠م ، ص٩٣ .

٢٢ - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١١٤ .

٢٣ - المصدر نفسه ، ص١١٥ .

24 - Fredrich Engels and KarWorks" (London: Lawrence and Karl Marx, "Collected Wishart, 1975. p 514.

٢٥ - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١١٥ .

٢٦ - المؤذن : عبد السلام "الطبقة العاملة الحديثة والنظرية الماركسية ، مصدر سابق ، ص٢٠ .

٢٧ - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١١٦ .

28 - Fredrich Engels and KarWorks" (London: Lawrence and Karl Marx, ibid. p514.

٢٩ - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١١٦ .

٣٠ - المصدر نفسه ، ص١١٧ .

31- Seligman, S. Relationships in Development: Infancy, Intersubjectivity, and Attachment. ,ibid. p77.

٣٢ - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١١٨ .

33 - Andrew Vincent , 'Marx and Law ',Journal of Law and Society, Vol. 20, No. 4 (Winter, 1993), p. 371.

٣٤ - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١١٩ .

35- Maryanto.. Refleksi dan Relevansi Pemikiran Filsafat Hukum Bagi Pengembangan Ilmu Hukum. Jurnal Hukum. Vol. 13 (1) 2003.p 52 .

٣٦ - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١١٩ .

٣٧ - المصدر نفسه ، ص١٢٠ .

38 - Maryanto.. Refleksi dan Relevansi Pemikiran Filsafat Hukum Bagi Pengembangan Ilmu Hukum..ibid.p53.

39 - Frederick Engels, Anti-Dühring, transl. E. Burns (New York, 1934), p. 309.

٤٠ - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١٢٠

41-Karl Marx and Frederick Engels, Collected Works, 40 vols. (New York, NY: International Publishers, 1976 .p 494.

٤٢ - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١٢١ .

٤٣ - المصدر نفسه ، ص١٢١ .

44 - Legal Naturalism: A Marxist Theory of Law Olufemi Taiwo Published by: Cornell University Press 2015 . p.123

٤٥ - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١٢٣ .

٤٦ - المصدر نفسه ، ص١٢٣ .

47 - Stolorow, R., Atwood, G., and Brandchaft, B. The Intersubjective Perspective. Ibid .p44.

٤٨ - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١٢٤ .

49- Karl Marx and Frederick Engels, Collected Works, ibid . p496 .

٥٠ - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١٢٤-١٢٥ .

51 - LiHaiXia .Marx's Philosophical Perspective of Intersubjectivity Thought Research : Huaqiao University . 2013 .p222.

٥٢ - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١٢٦ .

٥٣ - المؤذن : عبد السلام "الطبقة العاملة الحديثة والنظرية الماركسية ، مصدر سابق ، ص٢٢ .

٥٤ - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١٢٦ .

قائمة المصادر والمراجع العربية

١- المؤذن : عبد السلام "الطبقة العاملة الحديثة والنظرية الماركسية ، ط١ ،عيون المقالات – الدار البيضاء ، ١٩٩٠م

٢- ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، تعريب : جورج سعد ، دار النشر : دار النجوى وجمعية فلسفة القانون (قانون ومجتمع) لبنان ، ٢٠٠٥م

٣- فلادمير لينين : كارل ماركس سيرة مختصرة وعرض للماركسية ، ج١ ، منشورات : دار صامد ، تونس ، (د.ت)

List of Arabic sources and references

1- The muezzin: Abdel Salam, "The Modern Working Class and Marxist Theory, 1st edition, Eyes of Articles - Casablanca, 1990 AD.

2- Melkvik, Bajarn: Texts on the Philosophy of Law, Arabization: George Saad, Publishing House: Dar Al-Najwa and the Philosophy of Law Association (Law and Society) Lebanon, 2005 AD .

3- Vladimir Lenin: Karl Marx: A Brief Biography and Presentation of Marxism, Part 1, Publications: Dar Samid, Tunisia, (ed.)

List of foreign sources

1- Jacques Derrida, Specters of Marx (Peggy Kamuf, trans.) (New York and London: Routledge, 1994 .

2- Andrew Vincent , 'Marx and Law ,Journal of Law and Society, Vol. 20, No. 4 Winter, 1993.

3- Cohen, B.PDeveloping Sociological Knowledge: Theory and Method, 2nd edn, Nelson-Hall, Chicago, IL. . 1989 .

4- Feigl, H. (The scientific outlook: naturalism and humanism, in Readings in the Philosophy of Science (ed. H. Feigl and M. Brodbeck), Appleton-Century-Crofts, New York. 1953.

5- Fredrich Engels and KarWorks" (London: Lawrence and Karl Marx, "Collected Wishart, 1975.
6- Karl Marx and Frederick Engels, Collected Works, 40 vols. (New York, NY: International Publishers, 1976 .
7- Legal Naturalism: A Marxist Theory of Law Olufemi Taiwo Published by: Cornell University Press 2015 .
8- LiHaiXia .Marx's Philosophical Perspective of Intersubjectivity Thought Research : Huaqiao University . 2013 .
9- Marx, Karl and Friedrich Engels, Gesamtausgabe (MEGA), Berlin, MECW Collected Works, New York and London: International Publishers. 1975.p126.
10- Marx, Karl.. Capital. A Critique of Political Economy Vol. II, ed. F. Engels (Moskow: Foreign Languages Publishing House. 1961.
11- Maryanto.. Refleksi dan Relevansi Pemikiran Filsafat Hukum Bagi Pengembangan Ilmu Hukum. Jurnal Hukum. Vol. 13 (1) 2003.
12- Seligman, S. Relationships in Development: Infancy, Intersubjectivity, and Attachment. New York, NY: Routledge Press. 2018.
13- Stolorow, R., Atwood, G., and Brandchaft, B. The Intersubjective Perspective. Lanham: Jason Aronson Press. 1994.